



مجلس الإدارة أوصى بتوزيع 35 فلساً نقداً و5% منحة.. والأرباح قبل احتساب الضرائب ارتفعت 5,4% على أساس سنوي إلى 734,6 مليون دينار

575,6 مليون دينار صافي أرباح «الوطني» في 2025

■ حمد البحر: نتائجنا تعكس القدرة على التكيف مع المتغيرات والتعامل مع مختلف الظروف الاقتصادية ■ عصام الصقر: تأثير مرحلي لضريبة «الكيانات متعددة الجنسيات» على نمو الأرباح بسبب سنة الأساس

في الكويت، إلى جانب تعزيزه الحكومية البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر مبادرات قابلة للقياس تدعم خفض الانبعاثات وتحقق الحياد الكربوني بحلول العام 2060. وعبر الصقر عن تفاؤله بتحسين البيئة التشغيلية محليا في عام 2026، مدعومة بعدد من العوامل، وأوضح أن قانون التمويل والسيولة الذي أقر في 2025 قد وفر إطارا متقدما لإصدارات الدين السيادية طويلة الأجل، الأمر الذي يعزز سيولة النظام المصرفي عبر أصول سيادية عالية الجودة ويدعم تمويل المشروعات الكبرى، مضيفا أن قانون التمويل العقاري - حال إقراره - سيمكن البنوك من تقديم تمويلات طويلة الأجل في القطاع السكني، بما يسهم في حل القضية الإسكانية، وينشط القطاعات المرتبطة بالبناء والعقار.

ولفت الصقر إلى قيمة عقود المشروعات الممنوحة من قبل الحكومة في عام 2025 تجاوزت الـ 4 مليارات دينار، منتخبة المستويات المسجلة عام 2024 بأكثر من 60%، بينما حقق الائتمان المصرفي أداء قويا مع تسجيل الائتمان الممنوح للمقيمين نموا بلغ نحو 7,6% على أساس سنوي كما في نهاية ديسمبر الماضي، وهو الأسرع منذ عام 2023. وبين أنه من المتوقع أن يشهد منح المشروعات زخما متصاعدا في عام 2026، في ظل الحزمة الواسعة من المشاريع التي يتضمنها برنامج المشروعات الرأسمالية الحكومي في العديد من القطاعات، مع وتيرة خفض تدريجية لأسعار الفائدة، الأمر الذي يبشر بأفاق إيجابية ويخلق بيئة مواتية لنمو الائتمان الموجه لكل من الشركات والأفراد خلال هذا العام.



عصام الصقر

الاستشارية، عبر شبكة عالمية من العمليات المتكاملة. وعلى صعيد الصفقات التمويلية الكبرى، قال الصقر: «قاد بنك الكويت الوطني خلال العام 2025 اتفاقية تمويل مشترك مع مؤسسة البترول الكويتية قيمته الإجمالية 1,5 مليار دينار. ويعد هذا التمويل الأكبر من نوعه على مستوى الصفقات المقومة بالدينار الكويتي، حيث لعب البنك دور المفوض الرئيسي لترتيب وإدارة إصدار التسهيلات المصرفية للمؤسسة وتكامل التسهيلات الائتمانية التقليدية، فيما بلغت حصته 495 مليون دينار من إجمالي التمويل، ليكون أكبر مولد بين جميع البنوك التقليدية والإسلامية المشاركة في الصفقة، مستحوذاً على نحو 60% من قيمة الشريحة التقليدية البالغة 825 مليون دينار». ولقت الصقر إلى أن هذه الصفقة ترسخ مكانة «الوطني» كأكبر مولد للقطاع النفطي في الكويت، والشريك الأول لشركات القطاع في خطتها التوسعية. وأشار الصقر إلى أن اختيار الشركة الكويتية للمقاصة بنك الكويت الوطني ليكون بنك التسويات الرئيسي للكويت جاء تنويجا لاستثمارات البنك الضخمة في البنية التحتية وجاهزيته التشغيلية، بما يعمق دوره في تطوير البنية التحتية لأسواق المال في الكويت. وفيما يتعلق بالاستدامة، أكد الصقر أن «الوطني» يعمق دوره الرائد في بناء مستقبل أكثر استدامة من خلال مبادراته في مجال التمويل الأخضر وتطوير منتجات وحلول تعكس أفضل الممارسات العالمية في التمويل المستدام، مشيراً في هذا الجانب إلى توقيع البنك خلال العام 2025 أول اتفاقية قرض أخضر



حمد البحر

وأكد الصقر أن مزيج الأعمال المتنوع لمجموعة بنك الكويت الوطني واستثماراتها الاستراتيجية المدروسة بعناية والإدارة الحكيمة للمخاطر، عوامل خففت من تأثير الظروف الاقتصادية غير المواتية عالميا، مشيراً إلى أن «الوطني» يواصل الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار باعتبارها ركيزة أساسية للنمو الشامل والمستدام، إضافة إلى العمل على توسيع قاعدة عملائه واقتناص الفرص في الأسواق الواعدة والقطاعات الحيوية.

وأفاد بأن البنك واصل خلال العام 2025 طرح خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة صممت خصيصا لتلبية احتياجات عملائه المتطورة، كما أطلقت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية والرقمية استراتيجيتها الخمسية الجديدة حتى عام 2030، والتي تمثل نقلة نوعية من مجرد رقمنة للخدمات إلى نموذج مصرفي يتمحور حول العميل ويعتمد بشكل أساسي على جمع وتحليل البيانات، بما يرسخ مكانة البنك الرائدة محليا إقليميا في تقديم تجربة مصرفية استثنائية. ولقت الصقر إلى مساهمة كل الخدمات المصرفية للشركات والعمليات الدولية لمجموعة بنك الكويت الوطني إضافة إلى بنك بوبيان - الذراع الإسلامية للمجموعة - بشكل رئيسي في تعزيز أرباح المجموعة، مشيراً إلى أن مجموعة «الوطني للفرات» واصلت بدورها ترسيخ مكانتها كأكبر كيان لإدارة الفروات في الكويت، ومن بين الأكبر إقليميا، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الاستثمارات، والخدمات

العالمية خلال 2025، بما في ذلك تداعيات التوترات الجيوسياسية والرسوم الجمركية والمسار التيسيري لأسعار الفائدة، ملبية رائدة، محققا أداء جيدا بفضل نهج تشغيلي حثيف واستراتيجية مرنة تركز على التنوع والانضباط المالي. وأوضح البحر أن النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حيث حقق البنك أرباحا صافية بلغت 575,6 مليون دينار، مقابل 600,1 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 64 فلساً للسهم الواحد بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 66 فلساً بنهاية ديسمبر 2024. وسجلت الأرباح قبل احتساب الضرائب ارتفاعا نسبتها 5,4% على أساس سنوي لتبلغ 734,6 مليون دينار بنهاية 2025، مقارنة بـ 696,8 مليون دينار في العام 2024، ونمت الموجودات الإجمالية بنهاية ديسمبر 2025 بواقع 13,1% على أساس سنوي لتبلغ 45,6 مليار دينار، بينما ارتفعت ودائع العملاء 14% على أساس سنوي إلى 26,1 مليار دينار بنهاية 2025. وبلغت القروض والتسليفات الإجمالية 26,8 مليار دينار بنهاية ديسمبر من العام 2025، مرتفعة بنسبة 13,1% عن مستويات العام السابق، في حين بلغت حقوق المساهمين 4,3 مليارات دينار بنهاية العام 2025 مسجلة نموا نسبته 9,2% على أساس سنوي. أما على صعيد التوزيعات فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني التوصية بتوزيع 35 فلساً للسهم كإرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وهو ما يعادل نحو 53% من صافي الأرباح، كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%، على أن تخضع هذه التوصيات لموافقة الجمعية العمومية العادية. وتعليقا على النتائج المالية السنوية لبنك الكويت الوطني، أكد رئيس مجلس الإدارة حمد البحر، أن البنك نجح، رغم التحديات التي فرضتها الظروف الاقتصادية

جوائز مرموقة

خلال عام 2025، رسخ بنك الكويت الوطني مكانته الرائدة عبر حصد مجموعة من الجوائز المرموقة من أبرز المؤسسات والمجلات العالمية. ومن هذه الجوائز: تنويع مجلة MEED العالمية للبنك بجائزتي أفضل بنك في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية وأفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الكويت، إلى جانب جوائز على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شملت: أفضل بنك في تقديم القروض، وأفضل تجربة دفع من دون تلامس، وأفضل حلول دفع للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى فوز بنك وياي بجائزة المنتج الأكثر ابتكارا عن بطاقة «جيل» المخصصة للأطفال. كما حصد «الوطني» 3 جوائز مرموقة من مجلة غلوبل فاينانس على مستوى الكويت.

أبرز المؤشرات المالية لعام 2025



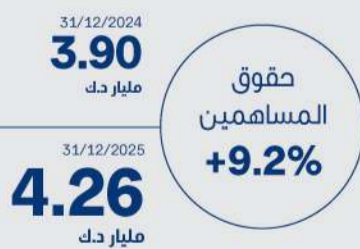
الأرباح قبل الضريبة



الأرباح الصافية



ربحية السهم



حقوق المساهمين +9.2%



إجمالي الموجودات +13.1%



صافي إيرادات التشغيل +3.6%



إجمالي القروض والتسليفات +13.1%



ودائع العملاء +14.0%